

Distr.: General
30 December 2020
Arabic
Original: Spanish



الدورة الخامسة والسبعون
البند 46 من جدول الأعمال
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة
الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه النشرة الصحفية الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية وشؤون العبادة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بالذكرى السنوية الـ 188 للاغتصاب البريطاني لجزر مالفيناس، وهي مناسبة يُحتفل بإحيائها في 3 كانون الثاني/يناير (انظر المرفق). وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 46 من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماريا ديل كارمن سكيف

السفيرة

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

188 عاماً على الاحتلال غير القانوني لجزر ماليفيناس

في 3 كانون الثاني/يناير 1833، احتلت القوات البريطانية بصورة غير قانونية جزر ماليفيناس وطردت السكان الأرجنتينيين والسلطات الأرجنتينية التي أقيمت بصورة شرعية فيها، واستبدلتهم برعايا بريطانيين. ومارست جمهورية الأرجنتين منذ بداية عملية تحررها، بوصفها الوريثة الشرعية للأقاليم القارية والجزرية والبحرية التي كانت تابعة لإسبانيا، سيادتها على هذه الأرخبيلات والمناطق البحرية من خلال مختلف أعمال السلطة العامة، بما في ذلك تعيين السلطات، والتملك الرسمي لجزر ماليفيناس باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة ورفع علم الأرجنتين لأول مرة على ذلك التراب. ويصادف عام 2020 الذكرى السنوية الـ 200 لذلك الحدث. وقد احتجت السلطات الأرجنتينية على الفور في ذلك الوقت على عمل القوة البريطاني الذي بلغ ذروته في الاحتلال غير المشروع لجزر ماليفيناس الذي لم توافق عليه أي حكومة أرجنتينية. وطوال 188 عاماً من الاغتصاب، حافظت الأرجنتين دون انقطاع على المطالبة الثابتة بممارسة سيادتها الفعلية على هذه الجزر والمناطق البحرية المحيطة بها.

وتمثل استعادة الممارسة الفعلية لسيادتنا على جزر ماليفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً للقانون الدولي ومع احترام أسلوب حياة سكانها، هدفاً دائماً وغير قابل للتصرف لشعب الأرجنتين، على النحو المكرس في دستورنا الوطني وهي تشكل سياسة من سياسات الدولة.

وقد أطلق نداء المجتمع الدولي المتعلق بضرورة إجراء مفاوضات ثنائية بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والأرجنتين من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر، لأول مرة قبل 55 عاماً في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20). وقد أعيد تأكيد هذا الإعلان، الذي اعترف بوجود حالة استعمارية خاصة ومحددة في مسألة جزر ماليفيناس، في القرارات اللاحقة للجمعية العامة وفي القرار السنوي الذي يعتمده بتوافق الآراء أعضاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

وعلاوة على ذلك، يصير المجتمع الدولي على هذه الدعوة إلى الحوار من خلال العديد من الإعلانات الصادرة عن محافل متعددة الأطراف، مثل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ 77 والصين، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، وبرلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، ومؤتمر قمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومؤتمر القمة المشترك بين أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، طلبت استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ويثقاقم رفض الامتثال للالتزام باستئناف المفاوضات بشأن السيادة، بسبب استمرار المملكة المتحدة في القيام بأعمال انفرادية. وتشمل هذه الإجراءات استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير

المتجددة - وهو ما دأبت الأرجنتين على رفضه -، فضلا عن وجود عسكري غير مبرر وغير متناسب في الجزر. وجميع هذه الأعمال تنتافي مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 49/31 وتثير أشكال الإعراب عن القلق والرفض من جانب المجتمع الدولي.

وفي عام 2020، أعاد الكونغرس الوطني تأكيد حقوقه المشروعة في السيادة وسن بالإجماع ثلاثة قوانين تعزز العمل من أجل المطالبة الأرجنتينية. ففي المقام الأول، أنشئ المجلس الوطني للشؤون المتعلقة بجزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها من أجل تشكيل حيز متعدد الجهات على أعلى مستوى مؤسسي يضع استراتيجيات الدولة على المديين المتوسط والطويل. وثانيا، تعليم الحد الخارجي للجرف القاري الأرجنتيني، وتعزيز نتيجة أكثر من عقدين من العمل الذي قامت به لجنة الحد الخارجي للجرف القاري الذي عرض في الوقت المناسب على الأمم المتحدة. وأخيرا، زيدت الغرامات والجزاءات المفروضة على الصيد غير المشروع في مياه الأرجنتين للثني عن الصيد غير المشروع وتعزيز حفظ مواردنا وإدارتها بكفاءة في جنوب المحيط الأطلسي.

ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بتسوية النزاع بطريقة سلمية ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي ومصالح سكان الجزر. ونؤكد من جديد أيضا استعدادنا لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة وفقا للنداءات المتكررة للمجتمع الدولي، بنفس الروح البناءة التي دأبنا على إبدائها في السنوات التي أعقبت اتخاذ القرار 2065 (د-20)، وهي السنوات التي أطلق فيها كلا الطرفين آليات التفاوض المنصوص عليها في القرار المذكور. وعلاوة على ذلك، نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يجدد جهوده سعيا إلى إنجاز مهمة المساعي الحميدة التي أوكلتها إليه الجمعية العامة من خلال عدة قرارات.

وبعد مرور 188 عاما على اغتصاب جزر مالفيناس، تؤكد حكومة الأرجنتين وشعبها مرة أخرى حقوقهما المشروعة التي لا تسقط بالتقادم في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

بوينس آيرس، 3 كانون الثاني/يناير 2021